# جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-

## كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مـــذكرة تـــدخل ضمن متطلبات تحـــضير شهـــادة المـــاجستير في العـــلوم الإقتصـــاديـــة

فرع: نقود ومالية

# سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية
# دراسة حالة الجزائر 1994-2005


**من إعداد الطالب:**

لعاطف عبد القادر

**تحت إشراف الأستاذ:**

د. البشير عبد الكريم


**لجنـــــة المنـــــاقشة:**

| | |
|---|---|
| **د. بلعزوز بن علي** | رئيسا |
| **د. البشير عبد الكريم** | مقررا |
| **أ.د. رابح زبيري** | ممتحنا |
| **أ.د. راتول محمد** | ممتحنا |
| **د. كتوش عاشور** | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2005-2006**

## المقدمة

يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية لاقتصاد ما إلى حد كبير على مدى التغلب علـــى مـــشكل تمويل التنمية، أي مدى قدرة هذا الاقتصاد على تدبير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الإستثمار التي تستهدفها الخطة. ومن المعلوم أن مصادر تمويل التنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين، المصدر الأول هو عبارة عن مدخرات محلية التي تتحقق في الاقتـــصاد الـــوطني، وتتمثـــل فـــي مدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات القطاع الحكومي، ومدخرات القطاع العائلي، أما المصدر الثاني هو الموارد الأجنبية باختلاف أنواعها، مثل القروض الحكوميـــة الثنائيـــة، والقـــروض المتعـــددة الأطراف، والقروض الخاصة التجارية، واستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة. ولا شك أنه توجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي، فكلما كان مـــستوى الإدخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي. ويعتبر الإعتماد المتزايد على التمويل الخارجي في الدول النامية خلال السنوات الماضية من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية لهذه الدول، وقد تمثل ذلك في الأحجام الضخمة من القروض التي حصلت عليها من مختلف المصادر. فلقد مرت الدول النامية خلال القرن الماضـــي بأوضاع سياسية واقتصادية ومالية كانت السبب الرئيسي في التخلف التنموي لهذه الدول، ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية. ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الرأسمالية في أوج نـــشاطها الاقتصادي استطاعت أن تحقق في السبعينات فائض ضخم من الموارد المالية، وبعد ما أن كانـــت الدول النامية تعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية، قامت الدول الرأسمالية بنقل الفائض مـــن دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي، وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمـــداد الـــدول النامية بالأموال اللازمة لتخطي المشاكل المختلفة، وانتشر الاعتقاد من هذه الدول النامية بأنه الحل الفعال لتخطي مشكلة التخلف. ومع مرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها أمام مشكلة تزايد أعباء خدمة ديونها.

وتعد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية من أبرز التحديات التي تواجهها في مـــسيرتها الإنمائية والاقتصادية، خاصة في مجال تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار. ولـــم يقتـــصر وصـــفها كمشكلة اقتصادية ومالية فحسب، وإنما مست الجوانب الاجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلـــك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول على النهوض باقتصادياتها. وفـــي نفـــس الوقت تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة. إن القروض الخارجيـــة التي استفادت منها الدول النامية كانت من الممكن أن تسمح للكثير منها بالإنطلاقة الـــسريعة عـــن طريق تحفيز الاستثمار وتسريع النمو، لكن الواقع يشير إلى أن التراكم الكبير لرصيد تلك المديونية

مع استنزاف مدفوعات خدمتها لجانب كبير من الموارد المالية المحدودة لتلك الدول، وصعوبة تسديدها بات يشكل عقبة حقيقية أمام اقتصاديات تلك الدول، وكابحا لعجلة التنمية بها حيث أن إلتزاماتها الخارجية تجاوزت قدرتها على السداد. فبعدما كانت الدول النامية في حاجة لرؤوس الأموال لتمويل التنمية لجأت إلى الاستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال، باعتبار أن استدانة تزيد من النمو عبر قناة الاستثمار وتضيّق من فجوة الادخار، على أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع الفوائد. وقد أدى الارتفاع الكبير في تكاليف خدمة الدين خلال السبعينات والثمانينات إلى وقوع الكثير من الدول النامية في فخ المديونية.

وإن كانت هذه الأزمة ترجع أسبابها إلى الماضي البعيد لما تعرضت له هذه الدول من إستعمار وإستغلال وتبعية، إلا أن تداعياتها بدأت عقب إنغماس هذه الدول في اللجوء إلى الإقتراض الخارجي منذ بداية الخمسينات، وحتى بداية عقد الثمانينات. وقد صاحب زيادة الديون في الثمانينات انخفاض أسعار صادرات الدول النامية من سلع المواد الخام، وبالتالي وجدت هذه الدول نفسها مضطرة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. واستهدفت هذه البرامج في ظاهرها إلى المساعدة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وبالتالي خضعت هذه البلدان ذات السيادة لوصايا المؤسسات المالية الدولية، وذلك نتيجة للشروط المرتبطة بجدولة الديون. والتي أتاحت للمؤسسات المالية الدولية التدخل في اقتصاديات هذه الدول وتوجيه الاقتصاد الكلي توجيها يحقق مصالح الدائنين.

إن أزمة المديونية ليست قاصرة على الدول النامية فقط بل هي مشكلة عالمية ازدادت حدتها وآثارها على الاقتصاد العالمي، وسوف تستمر آثارها السلبية في المستقبل ما لم يتم تداركها من قبل جميع الأطراف الدائنة والمدينة. والواقع أنه بالرغم من كون قضية المديونية للدول النامية في جوهرها مشكلة داخلية لها، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أنه لا سبيل لمواجهتها بمنأى عن دعم المجتمع الدولي. وهو الأمر الذي تجسد في صدور العديد من المبادرات الدولية المعنية بمواجهة تلك المشكلة.

## *أهمية الدراسة:*

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

نظرا لكون الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة مشكلة تزايد أعباء الديون الخارجية للدول النامية المدينة وإنعكاساتها تبقى غير كافية، وأمام تراكم متأخرات الدين للعديد من البلدان خاصة منها الدول الفقيرة الشديدة المديونية، أصبح من الضروري ومن الأهمية دراسة هذا الموضوع. والبحث عن سياسات جديدة لتخفيف من أثارها السلبية الحالية من جهة، و من جهة أخرى أن تجعل من المديونية عاملا مدعما للتنمية وليس عائقا لها في المستقبل.

***أهداف الدراسة:***

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أسباب أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وآثارها، مع إستعراض للمبادرات والإقتراحات الدولية لتخفيف من حدة هذه الأزمة، والوقوف عند النقائص التي انطوت عليها هذه الجهود، واستخلاص وصياغة حلول بديلة لهذه المـشكلة، تكـون كفيلة بإحراز تقدم في إطار التخفيف من تبعات الأزمة. حيث تكون هذه الحلول ممكنـة التطبيـق، وألا تؤثر سلبيا في مجرى الحياة الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية، وأن تتسم هـذه الحلـول بالإستمرارية.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بصياغة السؤال الرئيسي التالي :
ماهي الحلول التي تم إتخاذها للتخفيف من آثار وعبء الديون الخارجية للدول الناميـة المدينـة؟ وكيف يمكن تفعيلها للحد من الانعكاسات السلبية لهذه الديون ؟

ومحاولة منا تبسيط السؤال الرئيسي أضفنا التساؤلات الفرعية التالية :
1)- ما المقصود بالديون الخارجية وما هي مؤشراتها ؟
2)- كيف نشأت وتطورت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ؟
3)- ماهي الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة ؟
4)- ماهي الأثار المترتبة عن هذه الأزمة على إقتصاديات الدول النامية ؟
5)- كيف واجه المجتمع الدولي هذه الأزمة؟
6)- ماهي أهم المبادرات المطروحة لحل هذه الأزمة ؟
7)- هل نجحت هذه المبادرات في التخلص من هذه المشكلة ؟
8)- ماهي البدائل الأخرى للخروج بحل لهذه الأزمة ؟
9)- كيف واجهت الجزائر تزايد أعباء ديونها الخارجية ؟

ومن خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :
1)- الديون الخارجية هي عبارة عن مدخرات أجنبية بأسعار فائدة، وزادت الـدول الناميـة مـن إعتمادها على هذه الديون نتيجة حاجتها لتمويل التنمية الإقتصادية فيها.
2)- لقد كان لظهور أزمة الديون الخارجية للدول النامية عدة أسباب داخلية وخارجيـة، أدت فـي مجملها إلى آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية، تختلف حدتها تبعا لطبيعة وحالة كل دولـة ناميـة مدينة.

3)- لقد كانت هناك عدة جهود دولية لمواجهة إنعكاسات الديون الخارجية على الدول النامية المدينة والدول الدائنة، وظهرت في شكل مبادرات وإقتراحات، لكنها في مجملها لم تؤدي إلى حل نهـائي لهذه المشكلة. وذلك بالنظر إلى الوضعية الحرجة لديون البلدان الفقيرة، ولذلك أصبح لزاما الأخـذ بحلول أخرى تستند إلى رؤية الدول النامية المدينة لتخفيف من هذه الأزمة.

4)- لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من تزايد أعباء ديونها الخارجيـة، وفـي سـبيل التخفيف منها لجأت إلى عدة خيارات منها التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنـة. وقد انعكست نتائج هذه الجهود في صورة تناقص حجم الديون وخدماتها، وبالتـالي نجحـت فـي تجاوز تبعات تلك الأزمة.

***<u>حدود الدراسة :</u>***

سنركز في دراستنا هذه على الحلول والمبادرات والإقتراحات المطروحة لتخفيف من أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وسبل تفعيلها لضمان استدامة الدول النامية في خدمـة ديونهـا الخارجية، هذا بالإضافة إلى تركيزنا على تطور حجم وهيكل ومؤشرات الديون الخارجية للـدول النامية. وكمحاولة منا لأخد تجربة دولة من الدول النامية المدينة في مواجهتها لهذه الأزمة، فقد وقع إختيارنا على الجزائر. وقد تركزت دراستنا على الفترة 1994-2005 حتى نتمكن مـن معرفـة الإتجاهات الحديثة في تطور الديون وأليات مواجهتها.

***<u>المنهج المتبع :</u>***

بناءا على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنتبع في دراستنا هذه كلا من المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي، فالمنهج الإستنباطي وأداته التوصيف من خلال إستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بأزمة الديون الخارجية وكيفية نشأتها وأسبابها وأثارها وطرق علاجها، أما المنهج الإستقرائي فأداته إستقراء المعلومات التاريخية وتحليلها، وذلك كون أن البحث لايخلو مـن البعـد التاريخي، وذلك عند محاولة دراسة تطور الأزمة وقياس مؤشراتها والتحاليل المتعلقة بها.

***<u>أقسام البحث :</u>***

من منطلق الفرضيات والمنهج السابق قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث نتطـرق في الفصل الأول إلى مدخل متعلق بماهية أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتطورها، وذلك من خلال ماهية الديون الخارجية ومؤشراتها، ثم نتطرق إلى إشكالية تحليل قضايا الإستدانة من خـلال دراسة مبررات اللجوء إلى القروض الخارجية، وفي الأخير نتطـرق إلـى نـشأة هـذه الأزمـة والتطورات المتعلقة بها في الدول النامية. أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الأسـباب الداخليـة والخارجية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية. وفي الفصل الثالث تناولنا الجهود الدولية لمواجهة

أزمة الديون الخارجية للدول النامية، ووسائل التخفيف من عبئها، وذلك من خـــلال الإســـتراتيجية الدولية لمواجهة الديون والمبادرات والإقتراحات المقدمة لذلك ثم إنتقلنا إلـــى وســـائل تخفـــيض المديونية. وتم في الفصل الرابع والأخير دراسة المديونية الخارجيـــة للجزائـــر تطورهـــا وســـبل التخفيف من أعبائها، وذلك من خلال تطور الأزمة وأسبابها الداخلية والخارجيـــة وأثارهـــا علـــى الجزائر، ثم إنتقلنا إلى محاولات الحكومة الجزائرية لتخفيف من حدة الأزمة، وفي الأخيـــر قمنـــا بإعطاء بعض الحلول التي نراها مناسبة لحالة الجزائر.

وفي النهاية حاولنا في الخاتمة العامة جمع أبعاد ونتائج البحث بصفة عامة، والتوصل إلى بعض التوصيات العامة، وإقتراح نقاط بحوث مستقبلية.

***بعض الدراسات السابقة :***

في دراسة عبد الحميد بوالودنين"تسيير أزمة مديونية الدول النامية –حالة الجزائر–"وهـــي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، حاول الباحث التطرق إلى إشكالية تمويل التنمية في البلاد النامية، وبالضبط عن طريق الإقتراض الخارجي، كما تطرق إلى مراحل أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وأسبابها، بعدها إنتقل إلى إعادة تشكيل هيكل الديون وبرامج الإصلاح في الـــدول النامية، وهنا تطرق إلى خيار إعادة الجدولة، وإلى سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي.

وفي دراسة عبد الله بالوناس "أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر " وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، حاول الباحث أن يتعرف على ظاهرة المديونية في الدول النامية من خلال تطورها والأسباب التي أدت إليها، وآثارها علـــى اقتصاديات الدول النامية، كما تطرق إلى تعامل الدائنين والمدينين مـــع هـــذه الأزمـــة والحلـــول المطروحة لذلك، كم أشار بالتحليل والتفصيل إلى خيار إعادة الجدولة كأحد أبرز الحلول التي لجأت إليها الدول النامية.

وفي كلتا الدراستين لم تطرح حلول أخرى لأزمة المديونية تنطلـــق مـــن واقـــع الأزمـــة والتصورات المستقبلية لها، بل كان هناك طرح فقط للمبادرات والإقتراحات الدولية لعلاجها، ومن هنا قمنا بعمل هذا البحث كتكملة لما تم أخذه في هذا المجال، من خلال طرح بعض الحلول التـــي نراها مناسبة لتخفيف أعباء الديون الخارجية على الدول النامية.

***صعوبات الدراسة :***

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتها عند إنجاز هذا البحث في النقاط التالية :

- ندرة المراجع المتخصصة ذات الصلة بالموضوع.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات خاصة الحديثة منها، إضافة إلى التباين والإختلاف في الإحصائيات ما بين المصادر المختلفة، وحتى في نفس المصدر في بعض الحالات.

## الخـــاتمـــة:

لقد شهدت الفترة من منتصف السبعينات وحتى منتصف التسعينات تطــورات هامــة فــي المديونية الخارجية للدول النامية عامة والجزائر خاصة، حيث جعلت منها واحدة من أعقد المشاكل التي تتعرض لها هذه الإقتصاديات، وذلك نظرا لتزايد حجمها وخدماتها بمعدلات مرتفعة. هذا وقد تبين أن هذا الوضع يعود إلى قسمين رئيسيين من الأسباب، الأول داخلي ويتمثــل فــي المنــاهج التنموية المتبعة في هذه الدول، والإعتماد المتزايد على العالم الخارجي في تمويل التنمية، والعجــز عن تعبئة الفائض الإقتصادي الداخلي، وإلى غياب السياسات السليمة للإقتراض الخارجي مع سوء توظيف هذه القروض، بالإضافة إلى ظاهرة هروب رؤوس الأموال. أما القسم الثــاني فيتــضمن الأسباب الخارجية وهي تضم أربعة عوامل رئيسية هي الركود العالمي في الثمانينــات، وإرتفــاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، إضافة إلى قوة الدولار وتدهور شروط التبادل التجــاري بين الدول النامية والدول الصناعية. ولاشك أنه من المتعذر أحيانا تحقيق تمييز واضح بين العوامل الداخلية المحلية من جهة والعوامل الخارجية من جهة أخرى، فالتدهور في شروط التجــارة مــثلا سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية، فإن لم يتم تغيير في السياسات المالية والنقدية المحلية فسيحيل سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع مما يؤدي إلى عجز في الحسابات الجارية للدول المعنية، ممــا يشير إلى تلاحم العوامل المحلية مع العوامل الخارجية في خلق العجز في الحسابات الجارية.

ولقد ترتب على هذا التزايد في حجم الديون الخارجية وخــدماتها إنعكاســات إقتــصادية وإجتماعية وخيمة على هذه الدول، كما كان لها تداعيات سياسية. وأمام هــذا الوضــع المأســاوي لمشكلة الديون الخارجية ظهرت العديد من المبادرات والإقترحات الدولية في شــكل إســتراتيجية دولية لمواجهة هذه الأزمة، غير أن هذه الجهود الدولية إنطلقت في بداية تشخيصها للمشكلة علــى أنها مجرد أزمة سيولة دولية أي ناجمة عن ضألة أو ضعف أو عدم كفاية وسائل الدفع والأصــول السائلة التي تحصل عليها البلاد المدينة، والتي تلزم لمواجهة أعبائها الخارجية، وبالتــالي كانــت النظرة للمشكلة على أنها أزمة مؤقتة لا تلبث أن تزول متى انحسرت الظــروف التــي أدت إلــى قيامها. لكن الحقيقة هي أن أزمة الديون هي أزمة إعسار ناجمة عن مشاكل هيكليــة تحتــاج إلــى فترات طويلة للتغلب عليها، بمعنى أن أزمة عدم القدرة على الوفاء بالدفع ناجمة عن أزمة تنميــة دائمة في هذه البلدان، وبالتالي فهذه البلدان لن تقوى على الوفاء بديونها الخارجية حتى فــي أكثــر الأحوال تفاؤلا إلا بتكلفة إقتصادية وسياسية باهضة لايمكن إحتمالها، فجوهر الأمر أن قضية الديون هي بعد رئيسي من أبعاد قضية أشمل وأعم وهي قضية التنمية .

فعندما لجأت الدول النامية من أجل تخفيف أعباء ديونها الخارجية لترتيبات نادي بــاريس

ونادي لندن والمتمثلة في إعادة الجدولة، واجهت قدرا ضئيلا من النجاح، حيث أن المصاعب التي يواجهها ميزان المدفوعات ومن ثم القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية لازالت قائمة في الكثير من هذه الدول وتحتاج إلى ترتيبات جديدة وتدابير أكثر فاعلية. حيث أن دراسة التجارب التي تمت من خلال نادي باريس ونادي لندن قد بينت أن الشروط التي تم على أساسها إعادة جدولة الـديون الخارجية قد أهملت الظروف والمشكلات الخاصة بالبلاد المدينة بشكل عام، حيـث لـم تتعـرض للجذور والأبعاد الحقيقية لأزمة الديون الخارجية لهذه الدول.

وأمام تفاقم الوضع الحرج لموقف الدول النامية المدينة والدائنة معا ظهرت وسائل أخـرى إستهدفت مساعدة الدول المدينة على الوفاء بالتزماتها من خلال إعادة تشكيل هيكل ديونها الخارجية سواء بمقايضة الدين بأصول ملكية، أو عناصر التنمية، ولقد أتاحت تلك الوسائل لجهات التفـاوض الدائنة أن تتعامل مع مشكلات الدول المدينة كلا على حدا. ولما كانت أزمة المديونية هـي قـضية دولية فإنه لايكفي لحلها أن تقوم البلاد المدينة بإجراء التغييرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الداخلية اللازمة، وإنما لابد وأن يتغير إطار الإقتصاد الدولي وأليات سيره، مثل نظام النقد الدولي، وأوضاع التجارة العالمية، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات ...إلخ.

إن التعديل الجذري للعلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية المدينة ودول العالم المتقدم لن تتحقق إلا عبر تعديلات جذرية وأساسية في النمط الراهن لتقسيم العمل الـدولي، وخلـق نمـوذج تنموي مستقل لهذه البلاد على النحو الذي يحطم قيود التبعية التي تربط البلاد المدينة بالبلاد الدائنة، وهي أمور تتصل بالأجل الطويل. وعموما فإن فاعلية أي جهد تبذله الدول المدينة على النحو الذي يحقق إستقلالها السياسي والإقتصادي ويحمي تنميتها وتقدمها الإقتصادي والإجتمـاعي مـن فـخ المديونية يجب أن يقاس بمعيار ذو بعدين : الأول هو مدى فاعلية هذا الجهد في رفع قدرة الـبلاد المدينة على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية التي تراكمت في الماضي. والثاني هو مدى تأثير هـذا الجهد على تقليل حاجة هذه البلاد للإقتراض الخارجي في الحاضر والمستقبل، والواقع أن تحقيـق هذا الهدف يتطلب التفرقة بين الجهود المطلوب بذلها في الأجل القصير والمتوسط وتلك التي يتعين القيام بها عبر الأجل الطويل. فإذا كان المطلوب في الأجل القصير هو محاصـرة الأزمـة فمـن الضروري في الأجل الطويل الخلاص منها نهائيا، ولن يأتي ذلك إلا بالوصول إلى تلك المرحلـة التي يصبح بعدها الإقتصاد الوطني قادرا على الإستمرار في طريق التنمية ورفع مستوى معيـشة السكان دون الحاجة إلى الإقتراض الخارجي، أي دون الإعتماد بـشكل أساسـي علـى المـوارد الأجنبية.

من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتي يمكن إختصارها فيمايلي :

– إن الإستدانة المكثفة التي لايرافقها إستثمارات منتجة تعتبر كارثة، فقد نجم عن ذلك تراكم

الديون في حصيلة الخصوم الخاصة بالبلدان المدينة، وذلك دون أن يزداد مخزون الأصول المنتجة بنفس النسب.

- إن لجوء الدول النامية إلى القروض الخارجية كان أمرا حتميا وليس خيارا نتيجة لضعف تعبئة الإدخار المحلي المقابل للإستثمار.
- لقد تظافرت عوامل داخلية وخارجية عملت على تفاقمها أزمة الديون الخارجيـــة للـــدول النامية، لذا فمسؤولية تأزم الديون الخارجية للدول النامية ليست أحادية الجانب بـــل هـــي مسؤولية مشتركة بين كل من الدائنين والمدينين، وذلك على إعتبار أن الأسباب الداخليـــة تمثل مسؤولية المدينين أما الأسباب الخارجية تمثل مسؤولية الدائنين.
- إن البلدان التي فضلت مغادرة المنظومة المالية الدولية قد تخلصت من مـــشاكلها بكيفيـــة سيئة على العموم، ففي خلال الثمانينات حاولت بعض البلدان حـــل مـــشاكل مـــديونيتها بمفردها باختيار مغادرة المنظومة المالية الدولية، وتوقفت عن تـــسديد ديونهـــا وقطعـــت علاقتها مع الدائنين، وفي الأخير تبين أن مثل هذا الإجراء قد أضر بالبلد المعني، خاصة وأن التكاليف المالية المرتبطة بتراكم متأخرات الديون أضيفت إلى كلفة تأجيـــل التعـــديل اللازم، غير أن الأهم والأخطر من ذلك هو الإنعكاسات السلبية لهذا الموقـــف الإنعزالـــي على الثقة الممنوحة للبلد المعني.
- إن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ماهي إلا جزء من أزمة هيكلية متعددة الأطـــراف لهذه الدول، إزدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينات، وقد كانت أزمة المديونية عبارة عـــن أعراض أقل منها سببا للنتائج الإقتصادية السيئة.
- إن معالجة أزمة المديونية باعتبارها مشكلة سيولة قد أخرت البحـــث عـــن حـــل مـــستقر وحقيقي، حيث أن الإستراتيجية في البداية تمثلت في منح هذه البلدان قروض حتى تـــتمكن من تجاوز الندرة المؤقتة للسيولة، غير أنه برهنت التجربة عن هشاشة الفرق الجوهري بين السيولة والقدرة على التسديد المطبق على أزمة المديونية. كما أنه لا يمكن معالجة مـــشاكل الإعسار من خلال إعادة جدولة الدين فحسب بل قد يتطلب الأمر أيضا خفض للإلتزامـــات المترتبة على الديون بما يساير قدرة المدين على خدمة ديونه في المدى الطويل.
- إن الأزمات الإقتصادية والمالية التي تواجهها الدول النامية لاترجع بالكامل إلى الأمـــوال الخارجية، وإنما مردها في الواقع هو طريقة الدول المقترضة في إدارة تلك الأموال بشكل خاص، وعمليات التنمية الإقتصادية بشكل عام، كما أن اللجوء إلى الإقتراض الخـــارجي ليس بالضرورة سلبيا، حيث يتوقف ذلك على النتائج المترتبة على هذا الإقتراض، وتحدد طبيعة ومصادر وشروط وإستخدامات الأموال الأجنبية بمستوى تأثيرهـــا علـــى النمـــو الإقتصادي.

- إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتـب عليـه مـن إنعكاسات إجتماعية وسياسية في الدول المدينة، وفي تعميـق تبعيتهـا للجهـات الدائنـة وإخضاع القرارات الإقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة، والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها، ويبدوا ذلك واضحا في حالات الـدول التـي تضطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية أو الحصول على قروض جديدة.
- إن الأثار السلبية التي نجمت عن أزمة الديون الخارجية للدول النامية خاصة الإقتـصادية والإجتماعية هي أكبر من طاقة هذه الدول على تحملها ومواجهتها، ومن هنـا يـستوجب الأمر تظافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الأثار.
- قامت العديد من الدول الدائنة بمبادرات فردية وكذا جماعية فـي إطـار البنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مجموعة البلدان السبعة المتقدمة ترمي إلى التخفيف من عبء مديونية الدول النامية، وقد إنطوت هذه المبادرات على نقائص عديدة، وعـلاوة على ذلك فإن الإستفادة من إجراءات التخفيف من نسبة المديونية في إطار صندوق النقـد الدولي متوقف على تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتي بدورها تثير إنعكاسات سلبية على شعوب الدول النامية، كما أن هذه المبادرات غير كافية بالنظر إلى ضخامة المشكلة.
- إن الحالة العامة للديون الخارجية للبلدان النامية مقاسة بمؤشرات الدين المعيارية إستمرت في التحسن في السنوات الأخيرة، ومع ذلك لايزال عدد كبير من البلدان يواجـه حـالات عسيرة في التعامل مع أزمة ديونه، وبالرغم من أن العديد من البلدان تفي حاليـا بأعبـاء خدمة ديونها، فإنها تتكبد في ذلك تكلفة إقتصادية وإجتماعية باهضة، ولا يبقى لها مجـال للتكيف مع التطورات الإقتصادية السلبية المحتملة، أما البلدان الأخرى الشديدة المديونيـة فإنها لاتفي بجميع إلتزماتها في خدمة الدين، وهي إما تاركة المتأخرات تتراكم، أو تعمـد باستمرار إلى إعادة التفاوض على شروط خدمة ديونها، وهو مايزيد من تعقيـد مـشكلة خدمة ديونها. وبالتالي فهي بحاجة ملحة إلى إلغاء ديونها الخارجية، إضافة إلى ذلك تقديم المزيد من المساعدات والمنح التي لاترد لمواجهة على الأقل التحديات الإجتماعية فيها.
- لقد ساعدت الإستراتيجية الدولية لمواجهة أزمة الديون بلدانا كثيرة على العودة إلى السبل العادية للوصول إلى التمويل الخارجي، ولكن هذه الإستراتيجية كانت أقـل نجاحـا فـي التخفيف من وطأة مديونية البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.
- إن التحسن في جميع المؤشرات المتعلقـة بالمديونيـة الخارجيـة للجزائـر بمـا فيهـا تراكم احتياطيات الصرف لدى البنك المركـزي، يبـين إسـتعادة الجزائـر لجـدارتها المالية بشكل جيد، وهذا دليل واضح على التـسيير الجيـد والفعـال لملـف المديونيـة من خلال الإستفادة من إرتفاع حجم إحتياطيـات الـصرف، ومباشـرة الـدفع المـسبق

لديونها، ويتبين ذلك من خـــلال إســـتقرار وتزايـــد الفـــائض فـــي الميـــزان التجـــاري للجزائر، ومنه في ميـــزان المـــدفوعات خـــلال الـــسنوات الأخيـــرة، غيـــر أن وضـــع ميزان المدفوعات الجزائـــري مـــازال حـــساسا لعـــدد مـــن العوامـــل الخارجـــة عـــن إرادتها، وخصوصا تقلبات أسعار النفط العالمية.

- وكنتيجة عامة لما تقدم في هذا البحث نقول:لقد تزايد حجم الديون الخارجيـــة وخـــدماتها للدول النامية في الوقت الذي تكرست فيه معالم العولمة الإقتصادية، وكان هـــذا التزايـــد نتيجة لتظافر عوامل داخلية تتمثل في مسؤولية المدينين وعوامل خارجيـــة تتمثـــل فـــي مسؤولية الدائنين، أدت في مجملها إلى آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وخيمـــة علـــى الدول النامية. وأمام تزايد حدة هذه الأزمة برزت الجهود الدولية فـــي شـــكل مبـــادرات ومقترحات لمعالجتها، وقد كانت هذه الجهود إما محدودة الأثر وإما مجرد أفكار لم تـــدخل بعد حيز التنفيذ، والأمر لايخرج عن تأجيل مدفوعات الأقساط لفترات قادمة ولكن بكلفـــة مالية وسياسية وإجتماعية باهضة، أو التخفيف من عبء الفوائد على المـــدينين وتأجيـــل دفعها مع عدم إنقاصها ووضع شروط ضامنة لذلك، أو بتحمل كلفة التأجيل أو التخفيـــف على عاتق الأخرين. أما فيما يخص وسائل تخفيض المديونية سواء من خـــلال مقايـــضة الدين بأصول ملكية أو عناصر التنمية فتبقى محدودة بالنظر إلى ماتم تحويله والإمكانيات التي تتوفر عليها الدول النامية. وأمام هذا الوضع الحرج لوضعية الديون الخارجية للدول النامية، وخاصة الدول الفقيرة الشديدة المديونية يبقـــى الخيـــار الأول والأخيـــر باتخـــاذ إجراءات بالغة الأهمية من خلال إلغاء جميع الديون الخارجية على الدول الفقيرة الـــشديدة المديونية، إضافة إلى تقديم مساعدات ومنح لاترد، وصياغة سياسات جديدة تؤسس لمناخ ملائم في هذه الدول للتصدي للإنعكاسات السلبية وتبعات هذه الأزمة مـــن خـــلال ثلاثـــة محاور عامة:

- محور إقتصادي : يتعلق بطبيعة التنمية الإقتصادية المستهدفة وأليات تحقيقها وأنماط توزيع ثمارها، حيث يجب أن تكون هذه التنمية مرتكزة على القدرات الذاتية للدول الناميـــة مـــن خلال التعجيل بالتكامل والإندماج الإقتصادي بين البلدان الناميـــة ومؤســـساتها، وزيـــادة الإستثمار والتجارة فيما بينها، وتحديث وتطوير المؤسسات المالية بها من أجـــل ضـــمان توفير التمويل الذاتي للتنمية وجلب رؤوس الأموال.
- محور إجتماعي: يستند إلى التركيز على التنمية البشرية بمفهومها الواسع من تعليم وصحة وبحث وتطوير.
- محور سياسي : يؤسس لقواعد الحكم الراشد ويرتكز على المشاركة الشعبية الفاعلة فـــي

القرارات التنموية وتدعيم أليات الرقابة ومكافحة الرشوة والفساد داخل القطاعات المختلفة.

## ***التوصيات:***

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراهـا مناسـبة فـي التخفيف من أعباء الديون وذلك من خلال النقاط التالية:

- ترشيد المالية العامة وذلك بالتصدي للعجز المالي وتحديـد الأولويـات وتحـسين الإدارة والتسيير، إضافة إلى تقليص عمليات الإستدانة، وتحديث النظام المالي القائم، والحد مـن التهرب الضريبي.
- تنمية الموارد الخارجية عن طريق تنشيط الصادرات ورفع مستوى المبادلات فيمـا بـين الدول النامية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إستخدام القروض الخارجية في التنمية وهذا عن طريق إقامة علاقة بين القرض من جهة والإستثمار والتصدير من جهة أخرى.
- حث الدائنيين على تبديل الديون إلى إستثمارات محلية بالدول المدينة أو مقايضتها بـسلع قابلة للتصدير.
- بالنسبة للدول الدائنة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار أن خدمات الدين تؤثر علـى الجهـود الإنمائية لشعوب الدول النامية المدينة، مما ينعكس على الحالة الإجتماعية لهذه الـشعوب، وأن ظاهرة الفقر والحرمان المنتشرة في الدول النامية يمكن أن تنعكس آثارها على الدول الدائنة نفسها، وهو ما إتضح مؤخرا في شكل تزايد الهجرة السرية من دول الجنوب إلـى دول الشمال وبروز ظاهرة الإرهاب، وبالتالي أصبح من مصلحة الـدول الدائنـة إلغـاء وتخفيف الديون الخارجية لهذه الدول، وتقـديم المـساعدة اللازمـة لأغـراض التنميـة الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي الوقوف عند أسباب هذه الظاهرة.
- إن الدين الخارجي ليس هو المعيق الوحيد للتنمية في الدول النامية فحتى لو تم إلغـاء أو تخفيض هذه الديون فسيبقى هناك الكثير من المصاعب، والتي تتمثل في نـدرة المـوارد المالية الأجنبية ووجود سياسات إقتصادية خاطئة، لذا تبقى مشكلة تزايد أعباء الدين قيـدا رئيسيا على الكثير من هذه الدول والتي تحتاج إلى تضافر الجهـود المحليـة والإقليميـة والدولية للخروج منها .
- بالرغم من أن عملية مقايضة الديون بأصول الملكية سوف تؤدي في الأجل القصير إلـى التخفيف من عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة من الديون، إلا أنه في الأجل المتوسط والطويل فإن تحويلات الأرباح والفوائد والتوزيعـات التـي يجريهـا الأجانب سوف يؤثر على زيادة العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول، حيث أن التمـادي

في قبول وتطبيق هذا الأسلوب في الدول المدينة ينطوي على مخاطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على هذه الدول، وخاصة على الإستثمارات الإستراتيجية في الدول النامية، وفي هذا الخصوص يجب على الدول النامية عند التفاوض حول تحويل الديون إلى حقوق ملكية مع الدول الدائنة التركيز على الإستثمارات غير المجدية، والتي تحتاج بدورها إلـــى تكنولوجية ومهارة كبيرة، وهذا يتم عن طريق شراكة أجنبية بحيث تكون هذه الإستثمارات تزيد في المستقبل من الصادرات وتنقص من الواردات.

- ينبغي على الدول المدينة أن تتوخى الحذر فيما يخص تسيير ديونها، وكذا توزيع الموارد المحصل عليها من القروض الخارجية لضمان شفافية ممكنة للعمليات والمبادلات المنجزة في هذا السياق.
- ينبغي إحترام عتبة تحمل أعباء المديونية مهما كانت الأحوال، فقد يعترض تجاوزها قدرة الدول المعنية بمواجهة التحديات التنماوية.
- يمكن للدول النامية المدينة التي تمتلك إحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي والـــذهب (دول المصدرة للبترول حاليا) أن تقوم باستغلال وتوظيف هذه الإحتياطيـــات، بالإضـــافة إلـــى التفاوض مع الدائنين من أجل الدفع المسبق لديونها الخارجية خاصة منها ذات معـــدلات الفائدة المرتفعة.
- ينبغي على الجزائر أن تعمل على تنويع صادراتها وترشيد وارداتها، والعمل على تحسين المناخ الإستثماري من أجل جلب الأستثمار الأجنبي المباشر، وحث الدائنين على تحويـــل ديونهم إتجاه الجزائر إلى إستثمارات، ولايمكن للجزائر أن تطمـــح فـــي تنميـــة شـــاملة ومستدامة باعتمادها على مصدر وحيد لمداخيلها بالعملة الصعبة، فمشكلة المديونية يمكـــن أن تطرح مجددا إذا لم توظف الموارد المالية في إتجاه تقليص التبعية للمحروقـــات، وإذا إختارت الجزائر اليوم عدم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية لأن قدرتها على الدفع معتبـــرة بالنظر إلى إرتفاع أسعار المحروقات والعائدات منها، فإن تراجع كبير لهذه الأسعار فـــي ظل عدم القدرة على إعتماد سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات الأخرى سيضطر الجزائر إلى العودة مجددا إلى السوق المالي الدولي من أجل الإقتراض.

***<u>أفاق البحث:</u>***

في نهاية هذا البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إتمام هذه الدراسة وساهمنا ولو بالجزء القليل في تسليط الضوء على الجوانب المهمة لهذا الموضوع، وأن نكون قـــد فتحنا مجالات ومواضيع أخرى للنقاش والدراسة والتي يمكن مباشرتها من طرف زملائنا الطلبـــة مستقبلا ومنها نقترح مايلي :

- إدارة الإحتياطات الأجنبية والديون الخارجية بين العائد والتكلفة.
- مواجهة أزمة الديون من وجهة نظر إسلامية.
- أثر الديون الخارجية على الإستثمار والنمو في الإقتصاديات الناشئة.
- المديونية الخارجية والعولمة المالية.
- حل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية من وجهة نظر القانون الدولي.

## قائـــــــــــــــــمة المـــــــــــــــــراجـــــع

### أولا: المراجع باللغة العربية.

### 1- الكتب.

1- أحمد منيب. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .الدار الدولية للإستثمارت الثقافية .القاهرة .الطبعة الأولى .2001.

2- أحمد هني ، المديونية ،موفم للنشر ، الجزائر ،1992.

3- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب .مبادئ العلاقات الإقتصادية الدولية .الدار الجامعية الجديدة للنشر .الإسكندرية .1997.

4- إسماعيل العربي ،فصول في العلاقات الدولية ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر .1990

5- إسماعيل شعبان ،المشكلات الإقتصادية المعاصرة ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،جامعة حلب،1993.

6- بسام الحجار.العلاقات الإقتصادية الدولية .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجـــد.بـــيروت.الطبعـــة الأولى .2003.

7- بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون ،2004.

8- جورج قرم.التبعية الإقتصادية، مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التـــاريخي، دار الطليعـــة للطباعـــة والنـــشر .بيروت.الطبعة الأولى.1982.

9- حسين عمر ،النظريات الإقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون سنة نشر .

10- حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين صعر الصرف والموازنة العامة، دار زهـــراء الـــشرق، القاهرة، بدون سنة نشر.

11- رمزي زكي .الإقتصاد العربي تحت الحصار .مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت.الطبعة الأولى .ديسمبر 1989.

12- رمزي زكي.أزمة القروض الدولية .دار المستقبل العربي .الطبعة الأولى.1987.

13- زينب حسين عوض الله.العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، 2003.

14- سعيد النجار .الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات .دار الشروق.بيروت.الطبعة الأولى.1999.

15- سمير محمد عبد العزيز.التمويل العام.مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .الإسكندرية.الطبعة الثانية.1998.

16- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتـــصادي والمـــالي، مركـــز الإســـكندرية للكتـــاب، الإسكندرية،2000.

17- عادل أحمد حشيش. أساسيات الإقتصاد الدولي .الدار الجامعية الجديدة .الإسكندرية .2002.

18- عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،2000.

19- عبد السعيد عبد إسماعيل. أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي. دار إبن حزم للنشر والتوزيـــع.جـــدة. الطبعـــة الأولى.1996.

20- عبد المجيد قدي. المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003.

21- عبد المطلب عبد الحميد.النظام الإقتصادي العالمي الجديد.مجموعة النيل العربية .القاهرة الطبعة الأولى.2003.
22- علي محمد تقي عبد الحسين (القزويني )،المصارف المتعددة الجنسية، نموها، إتساع نفوذها في الخارج، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،1989.
23- قادري عبد العزيز ،دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ،دارالهومة للطباعة والنشر والتوزيع ،بوزريعة ،2002.
24- مجدي محمود شهاب ،الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،1998.
25- محمد بجاوي .من أجل نظام إقتصادي دولي جديد.الشركة الوطنية للنشروالتوزيع.الجزائر .1981.
26- محمد بلقاسم حسن بهلول ،الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والسياسية ،مطبعة دحلب ،الجزائر ،1993.
27- محمد بن على العقلا . مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها .مؤسسة شباب الجامعة .الإسكندرية .1999.
28- محمد عبد العزيز عجمية ،د. عبد الرحمن يسرى أحمد. التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها .الدار الجامعية .الإسكندرية .1999.
29- محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثى ،التنمية الإقتصادية ،مفهومها- نظرياتها - سياساتها ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003.
30- محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثى. التنمية الإقتصادية .الدار الجامعية .الإسكندرية .2003.
31- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.1999.
32- محمد محروس إسماعيل . قضايا إقتصادية معاصرة .قسم الإقتصاد كلية التجارة .الإسكندرية .1997.
33- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال )،الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،1993.
34- نعيمة شومان .التكنولوجيا الحديثة، الديون والجوع.مؤسسة الرسالة .بيروت.الطبعة الأولى .1996.
35- يونس أحمد البطريق . السياسات الدولية في المالية العامة .الدار الجامعية .الإسكندرية. الطبعة الثانية .2004.
36- يونس أحمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة .الدار الجامعية .الإسكندرية .الطبعة الأولى .1998.

## 2- الرسائل و الأطروحات الجامعية

1- إلهام أيت بن عمر، ندرة رأس المال في الدول النامية وأثره على تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001 .
2- بلعزوز بن علي ،أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية ، رسالة دكتواه دولة في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2004.
3- خليل دعاس، الإدخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003.
4- سماي علي ،دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي والنقدي الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2001.

5- عبد الحميد بوالودنين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،1994

6- عبد الله بالوناس، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ،1996.

7- قحايرية أمال، الأثار الإقتصادية والإجتماعية لإعادة جدولة الديون الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،1998

8- محمد محمود ولد محمد ،مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية ودورها في تعميق التبعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2002.

## 3- بحوث، مجلات، مقالات.

1- إبراهيم توهامي. البلدان النامية أمام تحديات الفقر.مجلة العلوم الإنسانية .العدد20ديسمبر 2003.

2- بطاهر علي،سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر ،مجلة إقتصاديات شمال لإفريقيا ، **جامعة الشلف** ،العدد00،السداسي الثاني،2004.

3- بلعزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، العددان 30و31خريف 2003.

4- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم. الطبعة الأولى مارس 2000 . الطبعة العربية.

5- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1985، الطبعة العربية .

6- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2001

7- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة2005

8- توماس كلاين ،تجديدات في تخفيض عبء الدين ،مجلة التمويل والتنمية ،المجلد 29،العدد01مارس1992.

9- توماس كلاين، تخفيض ديون البلدان الإفريقية ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد04، المجلد24، ديسمبر 1987.

10- جون كلارك ،واليوت كالتر ،مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل هيكل الديون، مجلةالتمويل والتنمية، المجلد 29، العدد03،سبتمبر 1992.

11- دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية ،أفاق الإقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ماي 2001 .

12- دراسات إقتصادية ومالية عالمية ، أفاق الإقتصاد العالمي،صندوق النقد الدولي، واشنطن ،أكتوبر،1996.

13- روبرت باول ،تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد37،العدد04ديسمبر 2000.

14- سانجبف جوبتا وأخرون ،تخفيف عبء الديون والإنفاق على الصحة العامة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ،مجلة التمويل والتنمية ،العدد03 المجلد38 ،سبتمبر 2001.

15- صالح صالحي .ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي .مجلة دراسات إقتصادية .مركز البحوث والدراسات الإنسانية – البصيرة–جمعية إبن خلدون العلمية .الجزائر.العدد الأول .السداسي الأول 1999.

16- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام.

17- صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية .2000 .
18- كاثرين باتيللو ،هيلين بوارسون، ولوكاريكي ،الدين الخارجي والنمو، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02 المجلد 39، جوان 2002.
19- كريستينا ديسكين.ج ، الدين ،مجلة التمويل والتنمية، المجلد39، العدد04ديسمبر 2002.
20- كريم النشاشيبي وأخرون، الجزائر :تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998.
21- مايكل كريمر وسيما جاياشندران، الدين البغيض، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02 المجلد 39، جوان 2002.
22- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ،مشروع تقرير حول :الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة24، جوان2004
23- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ،مشروع تقرير حول :الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15،ماي 2000.
24- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول :المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية .الدورة العامة الخامسة عشر .
25- الهاشمي بوجعدار ،أزمة المديونية الخارجية للجزائر ،أسبابها وأثارها ، مجلة العلوم الإنسانية ،دار الهدى ، عين مليلة ،العدد12،ديسمبر 1999
26- يورى دادوشي، ديباك داستجوبتا ،ديليب راثا. دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة. مجلة التمويل والتنمية، المجلد37، العدد4، ديسمبر 2000.

## 4- ملتقيات ومؤتمرات:

1- أحمد محمودي ،إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري ،الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد"جامعة ورقلة، يومي 22و23أفريل 2003.
2- مؤتمر قمة الألفية .الدورة التاسعة والخمسون، 27أوت 2004.
3- يحي برويقات عبد الكريم ، بوطيبة فيصل ،سياسة تحويل الدين الخارجي ، ملتقى تلمسان، السياسات الإقتصادية الكلية،2004 .

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

## 1- الكتب.

1- Ammar Belhimer.la dette  exterieure de l'algerie. casbah éditions.1998.
2- Ben Bitour Ahmed, L'Algerie au troisiéme millénaire, edition marinoor 1998 .
3- Gregoy N.Mankiw . macroéconomie.bibliotheque national.paris . 3eme edition. 2003.

4- Hocine Benissad,Algerie:Restructurations et Réformes Economiques .opu,Ben Aknoun,1994.
5- Hossein ASKARI . innovation financière et dette du tiers- monde . OCDE .paris 1991.
6- j.-c.SANCHEZ ARNAU.est les autres. dette et développement .opu .hydra .1982
7- Maàmar BOUDERSA, le FMI cemonstre de paris, Editions Révolution Africaine,Alger,1994.
8- Mohamed Elhocine Benissad.economie du developpement de l'algerie,opu ,hydra.deuxiéme édition,1982 .
9- philippe d' Arvisenet .jean-pierre petit.échanges et finance intarnationale.CFPB.paris1997.
10- Raffinot Marc .la dette des tiere monde.paris .la découverte.1993.
11- YVES Gauthier.la crise mondiale de 1973ànos jours .paris.Edit complexe.1989.
12- yves Gervaise. Pierre jambard . le commerce international.armande colin. paris.1998.

### 2- بحوث، مجلات، مقالات

1- Banque d'algerie.financements extérieures de l'économie algérienne .sitiation et perspective.septembre1990.
2- Banque Mondiale.Rapporte sur le développement dans le monde.1985.1987.
3- O.C.D.E .Léndettement international .définition.couvertur statistique et ethodologie.1988.
4- OCDE. La dette des pays en développment et des pays en transition. Statistiques de la dette extérieure.2000.
5- Revue MediaBanke, Bank Of Algeria, , N°12,30,70 ,76.
6- Revue strategica,Business & Finance,N°01 octobre2004.
7- world economic outlook .fonds monétaire international. french. April 2002

## ثالثا: المراجع الإلكترونية.

1- www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-l/mojryatl.asp (20/03/2005)
2- www.local.attec.org/attec38/docs/themes/dette_tiers_monde.htm .(06/10/2005)
3- www.aljazeera.net/NR/exeres/25201447-A101-418E-90EA-25436E72572B.htm (11/04/2005)
4- www.aljazeera.net/NR/exeres/68071844-1582-41C4-A43C-3095FDA05E50.htm (2005/04/20)
5- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A_54_370.PDF (2005/07/15)
6- http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2005/01/pdf/statappx.pdf (29/05/2005)
7- www.t1t.net/book/pafiledb.php?action=file&id=327&idp (15/02/2005)
8- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A_52_290.pdf ( 2005/03/22)
9- www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/dette.htm (22/04/2005)
10- www.cnes.dz/cnesdoc/plein15/ver2/com-dette1.htm (09/05/2005)
11- www.arab-api.orgdevelop_bridge30.pdf (21/05/2005)
12- www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf (25/05/2005)
13- www.Finances-algeria.org (08/07/2005)
14- www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=37320 (12/07/2005)
15- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A_52_290.PDF (2005/07/15)
16- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A_53_373.PDF (2005/07/15)

17- www.Bank-of-Algeria.dz.Rapport2001.doc (16/08/2005)
18- www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59_282.a.pdf (27/08/2005
19- www.bank-of-algeria.dz (20/09/2005)
20- www .clubdeparis.org/Rep_upload/cpAlgerie110506.pdf (15/05/2006)
21- www.aljazeera.net/NR/exeres/93D52245-184E-4F91-B6B7-6A79E1BF4DE2.htm(2005/04/20)
22- http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/03/21/4834858 (20/05/2006)
23- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A_50_397.pdf (28/07/2005)

## ا الملحق رقم (01):البلدان النامية الشديدة المديونية في تصنيف البنك الدولي[أ]

| البلدان المنخفضة الدخل[ب] | البلدان المتوسطة الدخل[ب] |
|---|---|
| اثيوبيا | الأرجنتين |
| اوغندا | الأردن |
| بوروندي | أنغولا |
| جمهورية افريقيا الوسطى | أوروغواي |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | اكوادور |
| رواندا | البرازيل |
| زائير | بنما |
| زامبيا | بوليفيا |
| سان تومي وبرنسيبي | بيرو |
| السودان | جامايكا |
| سيراليون | الجمهورية العربية السورية |
| الصومال | الكاميرون |
| غانا | الكونغو |
| غيانا | المغرب |
| غينيا | ------------------- |
| غينيا الاستوائية | العراق[ج] |
| غينيا - بيساو | كوبا[ج] |
| فييت نام | |
| كوت ديفوار | |
| كينيا | |
| ليبريا | |
| مالي | |
| مدغشقر | |
| موريتانيا | |
| موزامبيق | |
| ميانمار | |
| النيجر | |
| نيجيريا | |
| نيكاراغوا | |
| هندوراس | |
| اليمن | |
| ------------------- | |
| أفغانستان[ج] | |

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، المجلد ١، ص. ١٨٧.

(أ) البلدان التي تزيد فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الديون الى الصادرات على ٢٢٠ في المائة أو تزيد فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الديون الى الناتج القومي الاجمالي على ٨٠ في المائة.

(ب) صنفت البلدان منخفضة الدخل عندما لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيها عام ١٩٩٣، ٦٩٥ دولارا، ومتوسطة الدخل إذا تجاوز ذلك الرقم في ذلك العام ٦٩٥ دولارا ولكن لم يصل الى ٦٢٦ ٨ دولارا.

(ج) بلدان لا تقدم بيانات الى نظام الابلاغ عن الديون التابع للبنك الدولي.

الملحق رقم (03):الدول النامية حسب المجموعات الإقليمية

## Table E. Other Emerging Market and Developing Countries by Region and Net External Position

| Countries | Net Creditor | Net Debtor[1] |
|---|---|---|
| **Africa** | | |
| **Sub-Sahara** | | |
| Angola | | * |
| Benin | | * |
| Botswana | * | |
| Burkina Faso | | * |
| Burundi | | * |
| Cameroon | | * |
| Cape Verde | | * |
| Central African Republic | | * |
| Chad | | * |
| Comoros | | * |
| Congo, Dem. Rep. of | | * |
| Congo, Rep. of | | * |
| Côte d'Ivoire | | * |
| Djibouti | | * |
| Equatorial Guinea | | * |
| Ethiopia | | * |
| Gabon | | * |
| Gambia, The | | * |
| Ghana | | * |
| Guinea | | * |
| Guinea-Bissau | | * |
| Kenya | | * |
| Lesotho | | * |
| Madagascar | | * |
| Malawi | | * |
| Mali | | * |
| Mauritania | | * |
| Mauritius | | * |
| Mozambique, Rep. of | | * |
| Namibia | * | |
| Niger | | * |
| Nigeria | | * |
| Rwanda | | * |
| São Tomé and Príncipe | | * |
| Senegal | | * |
| Seychelles | | * |
| Sierra Leone | | * |
| Somalia | | * |
| South Africa | | * |
| Sudan | | * |
| Swaziland | | * |
| Tanzania | | * |
| Togo | | * |
| Uganda | | * |
| Zambia | | * |
| Zimbabwe | | * |
| **North Africa** | | |
| Algeria | * | |
| Morocco | | * |
| Tunisia | | * |
| **Central and eastern Europe** | | |
| Albania | | * |
| Bulgaria | * | |
| Croatia | | * |
| Czech Republic | | * |
| Estonia | | * |
| Hungary | | * |
| Latvia | | * |
| Lithuania | | * |
| Macedonia, FYR | | * |
| Malta | | * |
| Poland | | * |
| Romania | | * |
| Slovak Republic | | * |
| Slovenia | * | |
| Turkey | | * |
| **Commonwealth of Independent States[2]** | | |
| Armenia | | * |
| Azerbaijan | | * |
| Belarus | | * |
| Georgia | | * |
| Kazakhstan | | * |
| Kyrgyz Republic | | * |
| Moldova | | * |
| Mongolia | | * |
| Russia | * | |
| Tajikistan | | * |
| Turkmenistan | * | |
| Ukraine | * | |
| Uzbekistan | | * |
| **Developing Asia** | | |
| Bangladesh | | * |
| Bhutan | | * |
| Cambodia | | * |
| China | * | |
| Fiji | | * |
| India | | * |
| Indonesia | | * |
| Kiribati | * | |
| Lao PDR | | * |
| Malaysia | * | |
| Maldives | | * |
| Myanmar | | * |
| Nepal | | * |
| Pakistan | | * |
| Papua New Guinea | | * |
| Philippines | | * |
| Samoa | | * |
| Solomon Islands | | * |
| Sri Lanka | | * |
| Thailand | | * |
| Tonga | | * |
| Vanuatu | | * |
| Vietnam | | * |

| Countries | Net Creditor | Net Debtor[1] |
|---|---|---|
| **Middle East** | | |
| Bahrain | | * |
| Egypt | | * |
| Iran, I.R. of | * | |
| Iraq | | * |
| Jordan | | * |
| Kuwait | * | |
| Lebanon | | • |
| Libya | * | |
| Oman | * | |
| Qatar | * | |
| Saudi Arabia | * | |
| Syrian Arab Republic | | * |
| United Arab Emirates | * | |
| Yemen | * | |
| **Western Hemisphere** | | |
| Antigua and Barbuda | | * |
| Argentina | | • |
| Bahamas, The | | * |
| Barbados | | * |
| Belize | | * |
| Bolivia | | • |
| Brazil | | * |
| Chile | | * |
| Colombia | | • |
| Costa Rica | | * |
| Dominica | | * |
| Dominican Republic | | • |
| Ecuador | | * |
| El Salvador | | • |
| Grenada | | • |
| Guatemala | | * |
| Guyana | | * |
| Haiti | | • |
| Honduras | | • |
| Jamaica | | * |
| Mexico | | * |
| Netherlands Antilles | | * |
| Nicaragua | | * |
| Panama | | * |
| Paraguay | | • |
| Peru | | * |
| St. Kitts and Nevis | | * |
| St. Lucia | | • |
| St. Vincent and the Grenadines | | * |
| Suriname | | * |
| Trinidad and Tobago | | * |
| Uruguay | | • |
| Venezuela | * | |

[1]Dot instead of star indicates that the net debtor's main external finance source is official financing.
[2]Mongolia, which is not a member of the Commonwealth of Independent States, is included in this group for reasons of geography and similarities in economic structure.

المصدر:

**http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2005/01/pdf/statappx.pdf p:196-197(29/05/2005)**

الملحق رقم (**04**): مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية : مركز الحالات المبكرة

مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية: مركز الحالات المبكرة

| البلـــدان التي عولجت ديونها الكلية في إطار نادي باريس | التاريخ بالنسبة لنادي باريس | تاريخ البداية | تاريخ الإكمال | المجمـــوع التقديري: القيمـــة الإسمية لخفض خدمة الدين (ملايين الدولارات) |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| أوغندا | شباط/فبراير ١٩٩٥ | نيسان/أبريل ١٩٩٧ | نيسان/أبريل ١٩٩٨ | ٦٥٠ |
| بوليفيا | كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ | أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ | أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ | ٦٠٠ |
| غيانا | أيار/ مايو ١٩٩٦ | كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ | كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ | ٥٠٠ |
| مالي | أيار/ مايو ١٩٩٦ | أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ | كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ | - |
| بوركينا فاسو | حزيران/يونيه ١٩٩٦ | أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ | نيسان/أبريل ٢٠٠٠ | ٢٠٠ |
| بنن | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ | دين مستدام | | - |
| السنغال | حزيران/يونيه ١٩٩٨ | دين مستدام | | - |
| البلـــدان الـــتي حصلـت علـــى إعـــادة جدولـــة للتدفق من نادي باريس | | | | |
| غينيا - بيساو | وشيكة | (محتملة) ١٩٩٩ | محتملة (٢٠٠٢) | - |
| كوت ديفوار | نيسان/أبريل ١٩٩٨ | آذار/ مارس ١٩٩٨ | آذار/ مارس ٢٠٠١ | ٨٠٠ |
| موزامبيق | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ | نيسان/أبريل ١٩٩٨ | حزيران/يونيه ١٩٩٩ | ٢ ٩٠٠ |

المصدر: مقتبس من وثائق رسمية مختلفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

**الملحق رقم (05-01)**

متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية

| | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|
| السنوات | 1996 | 2000 | 2001 | 2002 |
| **الزراعة** | | | | |
| البلدان النامية | 10.5 | 10.1 | 10 | 9.9 |
| أقل البلدان نموا | 4.3 | 4.1 | 3.3 | 3.3 |
| **المنسوجات** | | | | |
| البلدان النامية | 8.1 | 7.2 | 7.4 | 6.7 |
| أقل البلدان نموا | 4.2 | 3.8 | 3.7 | 3.6 |
| **الملبوسات** | | | | |
| البلدان النامية | 12.2 | 11.5 | 12.2 | 11.5 |
| أقل البلدان نموا | 8.5 | 8.1 | 8 | 8.3 |

المصدر:مؤتمر قمة الألفية

**www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59_282.a.pdf (27/08/2005)**

**الملحق رقم(05-02)**

تقدير الدعم الزراعي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي .

| | تقدير الدعم الزراعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية | |
|---|---|---|
| السنوات | 1990 | 2002 |
| كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي | 1.9 | 1.2 |
| ببلايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية | 351 | 318 |

المصدر:مؤتمر قمة الألفية

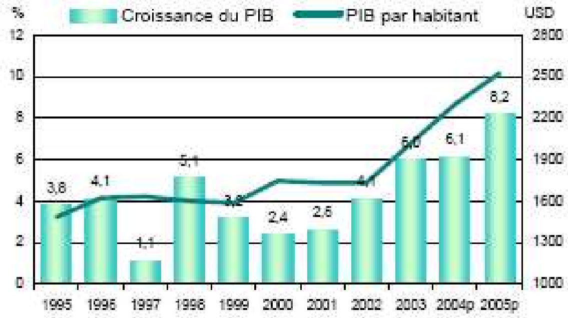
**www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59_282.a.pdf (27/08/2005)**

الملحق رقم (**07**): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر للفترة (**1995-2005**)

# ALGERIE

MAI 2005

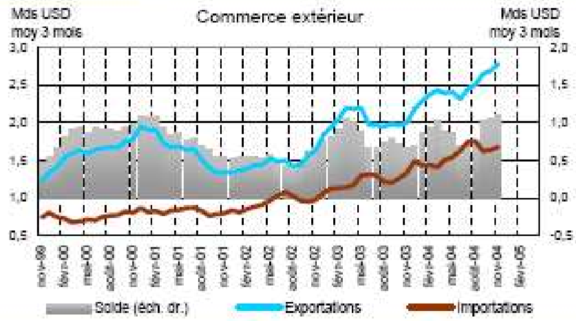
## PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES



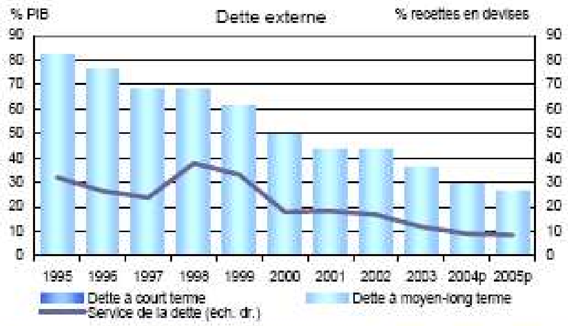

| | 2002 | 2003 | 2004p | 2005p |
|---|---|---|---|---|
| INDICATEURS INTERNES | | | | |
| PIB (Mds USD) | 55,9 | 66,2 | 76,7 | 86,5 |
| Population (Millions) | 32,3 | 32,8 | 33,4 | 33,9 |
| Taux d'inflation (moy. annuelle) | 2,3 | 3,5 | 4,5 | 5,9 |
| Solde budgétaire (% du PIB) | -0,1 | 3,2 | 2,8 | 1,9 |
| INDICATEURS EXTERNES | | | | |
| Solde courant (Mds USD) | 5,2 | 9,8 | 14,1 | 14,6 |
| Solde courant (% du PIB) | 9,3 | 14,8 | 18,3 | 17,1 |
| Dette externe (Mds USD) | 24,1 | 23,8 | 22,7 | 22,5 |
| Dette externe (% du PIB) | 43,2 | 35,9 | 29,6 | 26,3 |

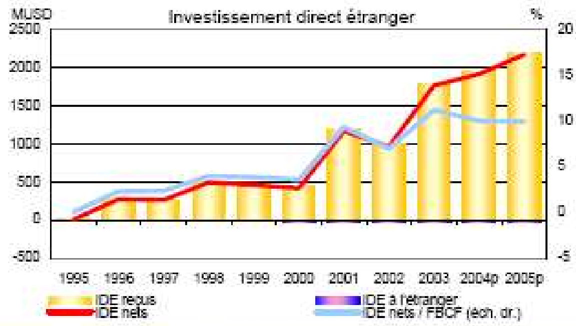
## MONNAIE ET COMMERCE




## FINANCEMENT EXTERIEUR




## APPRECIATION RISQUE - POTENTIEL

Enquête "profil institutionnel" MINEFI 2001

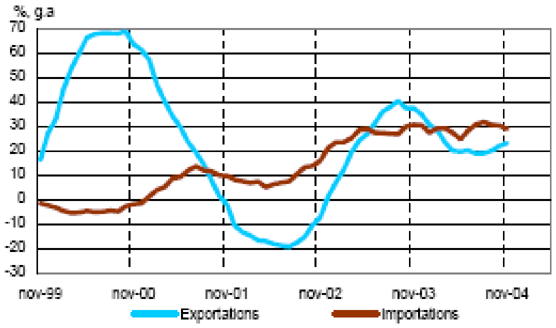


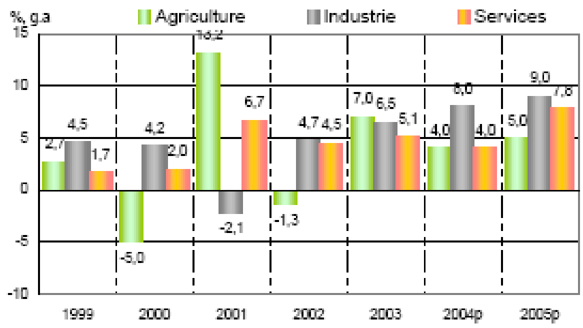

*Sources : EcoWin, FERI, Données EIU, MINEFI, Agences de notation, Calculs DGTPE*

# ALGERIE

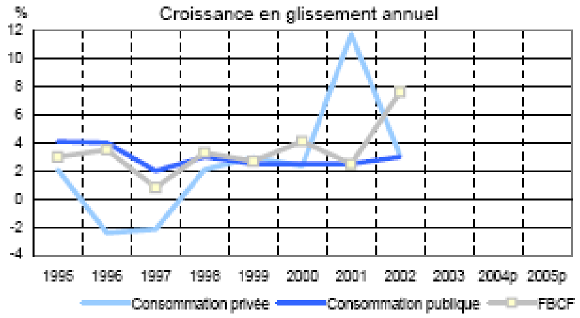
**MAI 2005**

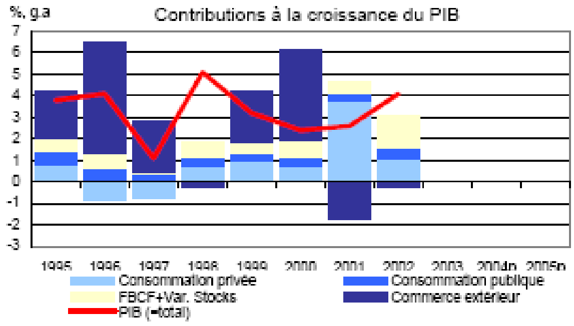
## COMMERCE EXTERIEUR ET PRODUCTION



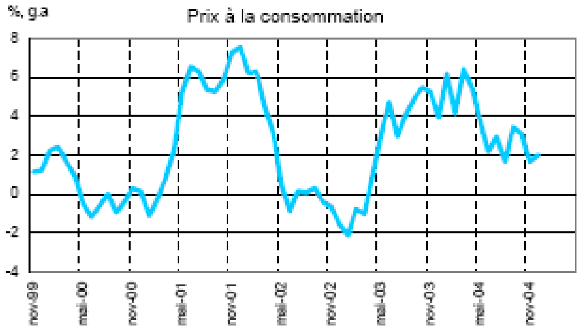




## LE PIB PAR COMPOSANTE DE DEMANDE

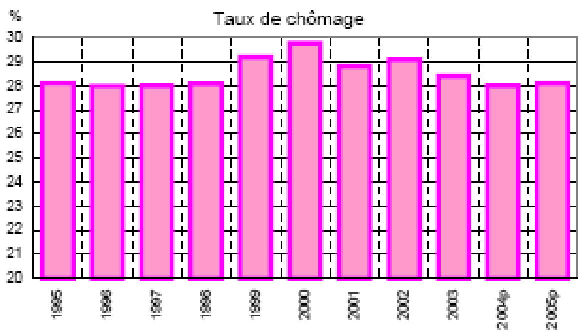


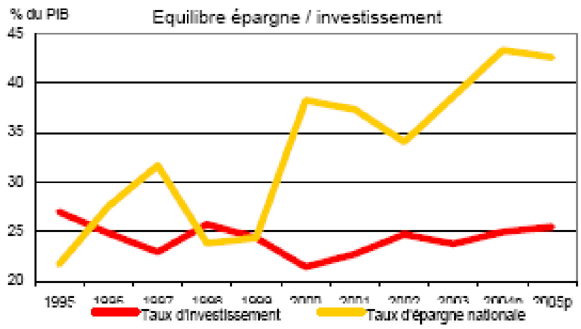




## INDICATEURS CONJONCTURELS




## CAPACITES DE PRODUCTION



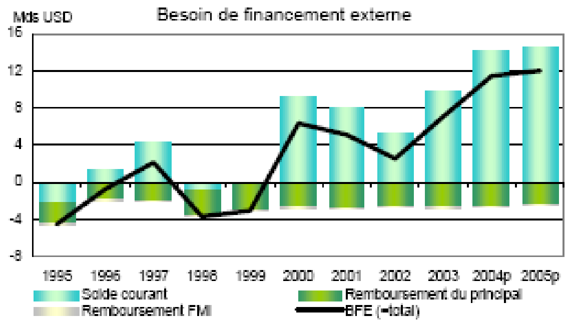



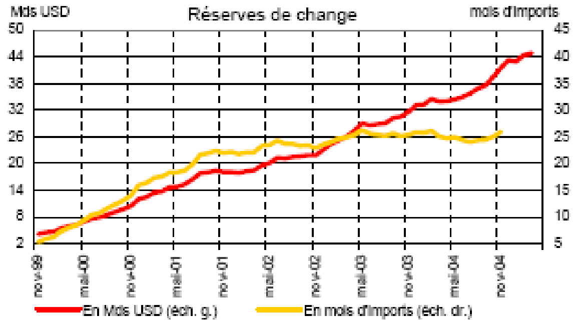

*Sources : EcoWin, FERI, Calculs DGTPE*

# ALGERIE

MAI 2005

## BESOIN DE FINANCEMENT EXTERNE ET VARIATION DES RESERVES DE DEVISES




## DETAIL DE LA BALANCE DES PAIEMENTS

| *Données EIU* | | | 2001 | | 2002 | | 2003 | | 2004 | | 2005 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | Mds USD | % PIB | Mds USD | % PIB | Mds USD | % PIB | Mds USD | % PIB | Mds USD | % PIB |
| Balance des opérations courantes | biens | Exportations de biens | 20,0 | 36,4 | 20,0 | 35,8 | 26,0 | 39,3 | 33,8 | 44,1 | 38,5 | 45,1 |
| | | Importations de biens | -10,2 | -18,6 | -13,0 | -23,2 | -14,4 | -21,7 | -17,7 | -23,1 | -21,7 | -25,4 |
| | | *Solde* | *9,8* | *17,8* | *7,0* | *12,6* | *11,6* | *17,6* | *16,1* | *21,0* | *16,8* | *19,7* |
| | services | Exportations de services | 0,9 | 1,7 | 0,9 | 1,6 | 1,0 | 1,5 | 1,1 | 1,5 | 1,3 | 1,5 |
| | | Importations de services | -2,4 | -4,4 | -2,6 | -4,6 | -3,0 | -4,6 | -3,5 | -4,6 | -4,2 | -4,9 |
| | | *Solde* | *-1,5* | *-2,8* | *-1,7* | *-3,0* | *-2,1* | *-3,1* | *-2,4* | *-3,1* | *-2,9* | *-3,4* |
| | revenus | Rémunération des salariés | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A |
| | | Revenu des investmts directs, net | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A |
| | | Revenu des investmts de portefeuille | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A |
| | | Intérêts sur la dette bancaire et autres | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A | #N/A |
| | | *Solde* | *-1,7* | *-3,0* | *-2,2* | *-3,9* | *-1,9* | *-2,9* | *-2,3* | *-3,0* | *-2,4* | *-2,8* |
| | transferts | Transferts (crédit) | 1,3 | 2,5 | 1,4 | 2,5 | 1,6 | 2,5 | 1,9 | 2,5 | 2,1 | 2,5 |
| | | Transferts (débit) | -0,7 | -1,2 | -0,3 | -0,5 | -0,5 | -0,7 | -0,6 | -0,7 | -0,6 | -0,7 |
| | | *Solde* | *0,7* | *1,2* | *1,1* | *1,9* | *1,1* | *1,7* | *1,3* | *1,7* | *1,5* | *1,7* |
| *SOLDE DES OPERATIONS COURANTES* | | | *7,2* | *13,2* | *4,2* | *7,6* | *8,8* | *13,2* | *12,7* | *16,6* | *13,0* | *15,2* |
| Financement long | | *Dons* | *0,1* | *0,1* | *0,1* | *0,2* | *0,1* | *0,2* | *0,1* | *0,2* | *0,1* | *0,1* |
| | investmt direct | Investissement direct à l'étranger | 0,0 | -0,1 | 0,0 | -0,1 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| | | Investissement direct de l'étranger | 1,2 | 2,2 | 1,0 | 1,8 | 1,8 | 2,7 | 2,0 | 2,5 | 2,2 | 2,6 |
| | | *Solde* | *1,2* | *2,1* | *1,0* | *1,7* | *1,8* | *2,7* | *1,9* | *2,5* | *2,2* | *2,5* |
| | | *Nouvel endettement à long terme* | *1,0* | *1,9* | *1,5* | *2,7* | *1,5* | *2,2* | *1,4* | *1,9* | *1,7* | *2,0* |
| | | *Financement FMI* | *0,0* | *0,0* | *0,0* | *0,0* | *0,0* | *0,0* | *0,0* | *0,0* | *0,0* | *0,0* |
| *FINANCEMENT A LONG TERME* | | | *2,3* | *4,1* | *2,6* | *4,7* | *3,3* | *5,0* | *3,5* | *4,5* | *4,0* | *4,7* |
| *VARIATION DES RESERVES (*)* | | | *-6,1* | *-11,0* | *-5,2* | *-9,2* | *-9,9* | *-14,9* | *-9,1* | *-11,8* | *-11,9* | *-13,9* |

*Sources : EcoWin, Calculs DGTPE*

(*) Un signe négatif indique une augmentation des réserves

الملحق رقم(**02**) : النقل الصافي للموارد بالنسبة للبلدان النامية المستوردة لرأس المال **1983-1993**بلايين الدولارات الامريكية

| السنوات | 1983 | 84 | 85 | 86 | 87 | 88 | 89 | 90 | 91 | 92 | 93[ب] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **جميع البلدان** | | | | | | | | | | | |
| **النقل من خلال الإستثمار المباشر** | | | | | | | | | | | |
| التدفق الصافي للأستثمارات | 6.2 | 6.2 | 7.5 | 6.0 | 9.5 | 14.5 | 16.8 | 16.8 | 22.5 | 30.6 | 37.9 |
| صافي الأرباح والإيرادات الأخرى | 9.3- | 8.6- | 8.0- | 7.1- | 8.1- | 8.4- | 10.0- | 10.7- | 10.1- | 11.1- | 10.9- |
| النقل الصافي | 3.2- | 2.4- | 0.5- | 1.1- | 1.3 | 6.1 | 6.7 | 6.1 | 12.4 | 19.5 | 27.1 |
| **النقل من خلال الإقتراض الخاص الخارجي المتوسط والطويل الأجل** | | | | | | | | | | | |
| التدفق الصافي للإئتمان | 27.7 | 17.3 | 12.0 | 7.4 | 2.5 | 9.3 | 0.3- | 0.8- | 13.2 | 23.4 | 20.9 |
| الفائدة المدفوعة | 35.5- | 40.4- | 39.2- | 34.7- | 33.8- | 39.6- | 32.6- | 29.1- | 28.3- | 27.3- | 28.7- |
| النقل الصافي | 7.8- | 23.0- | 27.2- | 27.3- | 31.4- | 30.3- | 32.9- | 29.9- | 15.1- | 3.8- | 2.8- |
| النقل من خلال صافي المعاملات في الأوراق المالية والإقتراض القصير الأجل والتدفقات المحلية للخارج[ج] | | | | | | | | | | | |
| النقل الصافي | 22.9- | 14.1- | 10.3- | 3.1- | 6.9- | 14.4- | 4.5- | 2.3 | 25.6 | 27.0 | 42.9 |
| **النقل من خلال المنح الخاصة(صاف)** | 2.1 | 2.6 | 3.0 | 3.8 | 4.1 | 4.8 | 3.5 | 4.6 | 5.9 | 8.2 | 8.6 |
| **النقل من خلال التدفقات الرسمية** | | | | | | | | | | | |
| التحويلات الرسمية (المنح) | 10.2 | 10.9 | 11.6 | 11.2 | 12.5 | 13.4 | 14.3 | 29.4 | 2.01 | 17.2 | 17.2 |
| الإئتمانات الرسمية الصافية | 30.0 | 25.1 | 19.0 | 19.1 | 16.4 | 15.2 | 19.8 | 22.4 | 18.6 | 15.8 | 21.3 |
| الفائدة المدفوعة | 9.6- | 11.1- | 12.8- | 15.6- | 16.7- | 18.2- | 18.5- | 20.3- | 21.7- | 21.4- | 23.6- |
| النقل الصافي | 30.6 | 24.8 | 17.9 | 14.6 | 12.2 | 10.5 | 15.6 | 31.5 | 17.0 | 11.6 | 14.8 |
| **النقل الصافي الإجمالي (على اساس مالي )** | 1.2- | 12.1- | 17.2- | 13.1- | 20.6- | 23.3- | 11.6- | 14.6- | 45.9- | 62.4- | 90.6- |
| استخدام الإحتياطات الرسمية[د] | 5.7- | 17.8- | 0.1- | 8.9- | 13.1- | 8.2- | 18.4- | 36.6- | 46.3- | 43.5- | 46.4- |
| **النقل الصافي الإجمالي( على أساس الإنفاق)** | 6.9- | 28.9- | 17.3- | 4.2- | 33.7- | 31.6- | 29.9- | 22.0- | 0.5- | 18.9- | 44.2- |

**المصدر** : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا إلى بيانات صندوق انقد الدولي والبنك الدولي .

(ا) عينة تضم 92 بلدا ولاتشمل البللدان المصدرة لفوائض الطاقة .

(ب)تقديرات أولية (ج)محسوبة بوصفها مبالغ متبقية (د) تظهر الإضافات إلى الاحتياطات كأرقام سالبة.

## الملحق رقم (01-06) :تمويل العجز الموازني في الجزائرخلال الفترة1990-2003

الوحدة مليار دولار

| السنوات | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 | 00 | 01 | 02 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مخزون المديونية الخارجية | 28.4 | 27.9 | 26.7 | 25.7 | 29.5 | 31.6 | 33.6 | 31.2 | 30.5 | 28.3 | 25.3 | 22.6 | 22.6 | 23.4 |
| العجز الموازني | 1.29 | 0.48 | 4.96- | 5.41- | 1.86- | 0.59- | 1.38 | 1.15 | 1.84- | 0.25- | 5.3 | 2.32 | 0.13 | 2.4- |
| تمويل مصرفي | 1.05- | 0.46- | 4.67 | 5.03 | 3.16- | 2.7- | 3.12- | 0.9- | 0.08 | 0.32- | 5.4- | 1.88- | 0.4 | 0.4 |
| تمويل غير مصرفي | 0.25- | 0.18 | 5.16- | 0.57 | 0.99 | 0.31- | 0.09- | 0.24- | 0.34 | 0.54 | 1.4 | 1.1 | 0.41 | 3.05 |
| تمويل خارجي | 0.02 | 0.19- | 5.44 | 1.35 | 4.03 | 3.61 | 1.84 | 0 | 1.42 | 0.03 | 1.3- | 1.43- | 0.94- | 1.05- |

**المصدر:** من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات اخذت من الموقعين www.bank-of-algeria.dz - www.Finances-algeria.org

## الملحق رقم (02-06): تطور بنية الصادرات والواردات في الجزائر للفترة (2000-2003)

EN MILLIONS DE US.$.

**EXPORTATIONS.**

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|
| Produits alimentaires | 32 | 34 | 35 | 23 |
| Energie et lubrifiants | 21106 | 18529 | 18098 | 23974 |
| Produits bruts | 44 | 37 | 51 | 61 |
| Produits semi-finis | 465 | 504 | 551 | 476 |
| Biens d'équipement agricoles | 11 | 22 | 20 | 2 |
| Biens d'équipement industriels | 47 | 45 | 50 | 32 |
| Biens de consommation | 14 | 12 | 27 | 35 |
| Total des exportations | 21718 | 19177 | 18832 | 24639 |

**IMPORTATIONS**

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|
| Produits alimentaires | 2415 | 2395 | 2740 | 2598 |
| Energie et lubrifiants | 129 | 139 | 145 | 112 |
| Produits bruts | 428 | 478 | 562 | 665 |
| Produits semi-finis | 1655 | 1872 | 2336 | 2774 |
| Biens d'équipement agricoles | 85 | 155 | 148 | 124 |
| Biens d'équipement industriels | 3068 | 3435 | 4422 | 4698 |
| Biens de consommation | 1854 | 1949 | 1654 | 2037 |
| Total des importations | 9635 | 10424 | 12007 | 13008 |

**المصدر: www.bank-of-algeria.dz - www.Finances-algeria.org**

## فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء. | |
| التشكرات. | |

# فهرس الجداول

# فهرس الأشكال